

تحليل مقارنة لأداء الاقتصاد الرقمي وإمكانات الاستدامة في دول مجلس التعاون

الخليجي خلال الفترة 2018-2024

A Comparative Analysis of Digital Economy Performance and Sustainability Potential in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries during the Period 2018–2024

د. مدفوني هندة¹ / مخبر المحاسبة، المالية، الجبائية والتأمين (COFIFAS)، جامعة أم البواقي / الجزائر

medfouni.hinda@univ-oeb.dz

تاريخ النشر: 2026-06-08

تاريخ القبول: 2026-05-29

تاريخ الاستلام: 2026-03-12

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل مقارنة لأداء الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018–2024، مع التركيز على دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعتمد الدراسة على قياس مستوى التطور الرقمي بالاستناد إلى مجموعة من المؤشرات الدولية. كما تقوم بتقييم مساهمة القطاعات الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة الإلكترونية، والاستثمار في الشركات الناشئة. إضافة إلى ذلك، تحلل فجوات المهارات الرقمية ومدى مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل. وقد أظهرت النتائج تحسنا ملحوظا في مؤشرات الاقتصاد الرقمي في معظم دول الخليج، خاصة في الإمارات وقطر والسعودية. كما كشفت الدراسة عن وجود فجوة بين امتلاك المعرفة الرقمية والقدرة على تحويلها إلى ابتكار فعلي. وسجلت جاهزية المواطن الرقمية تحسنا حتى عام 2022 قبل أن تشهد تراجعاً جماعياً في عام 2024، يرجح ارتباطه بتغيير منهجية التقييم. وفي المقابل، برزت السعودية في جذب رؤوس الأموال الرقمية، بينما حافظت الإمارات على تفوقها في قوة السوق، مع تقارب واضح في مؤشرات التنمية المستدامة بين الدول رغم استمرار بعض التحديات الهيكلية.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون الخليجي (GCC)، الاقتصاد الرقمي، التنمية المستدامة، الابتكار، المعرفة الرقمية.

تصنيف JEL: Q01؛ O38؛ O33

Abstract:

This study aims to conduct a comparative analysis of the performance of the digital economy in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries during the period 2018–2024, with a particular focus on its role in achieving sustainable development goals. The study measures the level of digital development based on a set of international indicators. It also evaluates the contribution of digital sectors to gross domestic product, e-commerce, and investment in start-ups. In addition, the research analyzes digital skills gaps and assesses the alignment between educational outcomes and labor market requirements.

The findings reveal a significant improvement in digital economy indicators across most GCC countries, particularly in the United Arab Emirates, Qatar, and Saudi Arabia. The results also highlight a noticeable gap between the possession of digital knowledge and the ability to translate it into actual innovation. Digital citizen readiness showed continuous improvement until 2022, followed by a collective decline in 2024, which is likely related to changes in the evaluation methodology. Furthermore, Saudi Arabia emerged as a leading destination for digital capital investment, while the United Arab Emirates maintained its advantage in market strength. Sustainable development indicators also showed a clear convergence among GCC countries, despite the persistence of certain structural challenges.

Keywords: Gulf Cooperation Council (GCC), Digital Economy, Sustainable Development, Innovation, Digital Knowledge.

Jel Classification Codes : O33, O38, Q01.

¹ المؤلف المرسل: د. مدفوني هندة ، الإيميل: medfouni.hinda@univ-oeb.dz

I- تمهيد :

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية متسارعة، مدفوعة برؤى طموحة للتنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، برز الاقتصاد الرقمي كأحد أهم المحركات للنمو والابتكار، حيث تبنت دول المنطقة استراتيجيات وخططا طموحة لتعزيز التحول الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويهدف هذه البحث إلى تحليل وتقييم أداء الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018-2024، مع التركيز على إمكانيات هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسعى الدراسة إلى تقديم تحليل مقارن لأداء الاقتصاد الرقمي في دول المنطقة، وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه هذا القطاع

1.1- إشكالية البحث :

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من التحديات في سعيها لتطوير الاقتصاد الرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن أهم هذه التحديات:

- تختلف دول مجلس التعاون الخليجي في مستوى التطور الرقمي، حيث تتقدم بعض الدول في تبني التقنيات الرقمية وتطوير البنية التحتية الرقمية، في حين لا تزال دول أخرى في مراحل مبكرة من التحول الرقمي.

- تواجه دول المنطقة فجوة في المهارات الرقمية، حيث لا يتناسب المعروض من الخريجين مع احتياجات سوق العمل المتزايدة على المهارات الرقمية.

- تحتاج دول المنطقة إلى تطوير أطر تنظيمية وتشريعية مرنة ومواكبة للتطورات المتسارعة في مجال الاقتصاد الرقمي.

- يجب أن يساهم الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تبني ممارسات مستدامة في استخدام التقنيات الرقمية وتقليل الأثر البيئي

وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة على النحو التالي:

- إلى أي مدى يختلف أداء الاقتصاد الرقمي بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018-2024، وما مدى إسهامه في تعزيز إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

- ما مستوى تطور الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018-2024؟

- ما أوجه الاختلاف والتشابه في أداء الاقتصاد الرقمي بين دول المجلس؟

- ما مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في دعم مؤشرات التنمية المستدامة في هذه الدول؟

- ما أهم العوامل التي تفسر التفاوت في أداء الاقتصاد الرقمي وإمكانيات الاستفادة بين دول مجلس التعاون الخليجي؟

2.1. أهداف البحث:

من المتوقع أن يساهم هذا البحث في تحقيق النتائج التالية:

- تقديم تحليلا مقارنا لمستوى التطور الرقمي في دول المنطقة، باستخدام مؤشرات ومعايير دولية، مثل مؤشر جاهزية الشبكات، ومؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تقييم أداء الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال تحليل مساهمة القطاعات الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات نمو التجارة الإلكترونية، والاستثمارات في الشركات الناشئة الرقمية.
- تحديد الفجوات في المهارات الرقمية في دول المنطقة، من خلال تحليل بيانات سوق العمل، ومخرجات التعليم والتدريب، واستطلاعات آراء أصحاب العمل.
- تحليل إمكانيات الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال دراسة تأثير التقنيات الرقمية على كفاءة استخدام الموارد، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتعزيز الشمول المالي.

3.ا. - أهمية البحث :

- وتتجلى أهمية البحث في عدة جوانب، من أبرزها:
 - إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، من خلال تقديم تحليل مقارن لأداء الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018-2024.
 - توفير مؤشرات تحليلية تساعد صانعي السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي على تقييم مستوى التقدم الرقمي وتحديد مجالات التحسين بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 - يساعد التحليل المقارن في إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الاقتصاد الرقمي، مما يساهم في تحديد أفضل الممارسات التي يمكن تعميمها بين هذه الدول.

4.ا. - الدراسات السابقة(مراجعة الأدبيات):

يشهد المشهد الاقتصادي العالمي تحولات متسارعة مدفوعة بالتحول الرقمي، مما يدفع الدول إلى التوجه نحو نمو قائم على التكنولوجيا لتعزيز قدرتها التنافسية. وفي هذا السياق، شرعت دول مجلس التعاون الخليجي في تنفيذ استراتيجيات وطنية طموحة تهدف إلى تنويع اقتصاداتها بعيدا عن الاعتماد على النفط والغاز، والتوجه نحو مستقبل مستدام قائم على المعرفة. وقد تسارع هذا التوجه الاستراتيجي بشكل ملحوظ بفعل الضغوط الاقتصادية التي فرضتها جائحة كوفيد-19، مما وضع الاقتصاد الرقمي في صميم أجندات التنمية الإقليمية (Ben Hassen, 2022). توفر الأدبيات الحالية أساسا متينا لفهم التقدم المحرز في هذا التحول، وأدائه، والتحديات المستمرة التي تواجهه.

-الدافع نحو الرقمنة والأداء المقارن

يكمّن الدافع وراء التوجه الرقمي لدول مجلس التعاون في ضرورة استراتيجية للتنويع الاقتصادي. يسلط بن حسن (2022) الضوء على أن دول مجلس التعاون كانت، حتى قبل الجائحة، تسعى جاهدة لتحقيق رؤى تهدف إلى الانتقال نحو اقتصادات ما بعد النفط، مستفيدة من مواردها المالية الكبيرة واستقرارها السياسي كأسس متينة. وقد عملت الجائحة كعامل محفز، مما كثف من هذه الجهود وأبرز الحاجة الملحة لبناء اقتصادات مرنة قائمة على المعرفة. ولا يمثل هذا التحول مجرد ممارسة اقتصادية، بل هو جهد شامل يتضمن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم، والابتكار، وريادة الأعمال لتحسين القدرة التنافسية الدولية (Ben Hassen, 2022).

تؤكد التحليلات المقارنة الحديثة أن هذه الجهود قد أسفرت عن نتائج ملموسة. فقد أكدت دراسة أجرتها مكرسي (Mekarssi, 2024) تغطي الفترة من 2018 إلى 2022 تحسنا ملحوظا في أداء الاقتصاد الرقمي في جميع دول

مجلس التعاون. ومع ذلك، لم يكن هذا التقدم متجانساً؛ فالتحليل، الذي استند إلى بيانات "مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي"، كشف عن فوارق كبيرة، حيث تصدرت الإمارات العربية المتحدة باستمرار في معظم المؤشرات، تليها المملكة العربية السعودية التي أظهرت أداء جيداً، بينما تخلفت الكويت في معظم المؤشرات. هذه النتيجة ترسم تسلسلاً هرمياً واضحاً في الأداء وتؤكد على التباين في وتيرة التبني الرقمي داخل المنطقة. وبناءً على ذلك، استخدم (Rehman & Yuan, 2023) مؤشراً مركباً ومبتكراً، وهو "مؤشر الوصول الرقمي المعزز" (EDAI)، لمقارنة أداء دول مجلس التعاون مع الاقتصادات المتقدمة. وتشير نتائجها إلى أن دول المجلس، في المتوسط، نجحت في سد الفجوة مع الاقتصادات المتقدمة في مؤشر الوصول الرقمي العام، مظهرة نقاط قوة خاصة في البنية التحتية الرقمية والقدرة على تحمل التكاليف. ويتجلى هذا التقدم عبر عدة ركائز، بما في ذلك النضج العالي للرقمنة الحكومية ونمو منظومات التكنولوجيا المالية. ويمكن رؤية المظاهر الملموسة لهذا التقدم في تطوير المدن الذكية، التي تزداد أهميتها باطراد نظراً لارتفاع مستويات التحضر ومعدلات النمو الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة (Asmyatullin, Tyrkba, & Ruzina, 2020, April).

-التقدم القطاعي والتحديات المنهجية

في حين أن التقدم العام واضح، يكشف التحليل القطاعي الأعمق عن مشهد أكثر تعقيداً وتفاوتاً. ويعد المنهج القائم على ثلاثة محاور الذي استخدمه (Rehman & Yuan, 2023) والذي يدرس القطاعات العام والمالي والشركات ذا رؤية ثاقبة بشكل خاص. فبينما يظهر القطاع العام نضجاً رقمياً عالياً، لا تزال هناك فجوات كبيرة في انتشار الرقمنة في قطاع الشركات واعتماد الخدمات المالية الرقمية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ويعد العجز في رأس المال البشري أحد التحديات الحاسمة التي تعوق تحقيق تقدم أوسع. إذ يحدد (Rehman & Yuan, 2023) "عدم كفاية المهارات الرقمية" لدى القوى العاملة في دول مجلس التعاون كـ "عائق رئيسي أمام تحقيق المزيد من التقدم في التكنولوجيا المالية والرقمنة على نطاق أوسع". وهي ملاحظة يؤكدتها بقوة التحليل القياسي الذي أجراه (Bousrih, Elhaj, & Hassan, 2022). فقد كشفت دراستهم عن نتيجة تتعارض مع البديهية، وهي أن تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان له تأثير سلبي وكبير على التوظيف في القطاعين الصناعي والخدمي في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2000-2020. ويعزو الباحثون هذه النتيجة مباشرة إلى "نقص العمالة الماهرة"، وهو ما يشكل تناقضاً صارخاً مع الاقتصادات المتقدمة حيث يؤثر تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إيجابياً على التوظيف. وتمثل فجوة المهارات هذه عائقاً هيكلياً جوهرياً أمام تحقيق الإمكانيات الكاملة للاقتصاد الرقمي وضمان استدامته من خلال نمو شامل.

وإلى جانب نقص المهارات، لا تزال هناك تحديات أخرى قائمة. حيث يشير (Ben Hassen, 2022) إلى وجود "عوامل وظيفية وهيكلية وثقافية" تعيق عملية التنوع. علاوة على ذلك، يسلط (Rehman & Yuan, 2023) الضوء على المخاطر المرتبطة بالتبني الواسع للتكنولوجيا، بما في ذلك حماية البيانات، والأمن السيبراني، وتفاقم الفجوة الرقمية، والحاجة إلى تحديث الأطر التنظيمية، لا سيما لمواكبة صعود الذكاء الاصطناعي.

من خلال الدراسات السابقة فدول مجلس التعاون الخليجي تحرز تقدما واضحا في بناء اقتصاداتها الرقمية، مدفوعة بضرورة استراتيجية لتحقيق التنوع المستدام. وتظهر تحليلات الأداء تقدما ملحوظا، لا سيما في البنية التحتية ورقمنة القطاع العام. غير أن هذا التقدم تحد منه فوارق تنموية كبيرة بين القطاعات، ونقص حاد في المهارات مدعوم بالأدلة، مما يهدد بتقويض النمو والتوظيف على المدى الطويل .

يقدم هذا البحث لمحة شاملة حتى عام 2024. حيث شهدت الفترة من 2022 إلى 2024 نموا هائلا في الذكاء الاصطناعي التوليدي وتعديلات اقتصادية مستمرة في مرحلة ما بعد الجائحة. وبناء على ذلك، هذه الدراسة تقترح، تحليل مقارن لأداء الاقتصاد الرقمي وإمكانيات الاستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018-2024، تأتي في الوقت المناسب وضرورية. فهذه الدراسة ستبني على الإطار المقارن الذي وضعه (Mekarssi, 2024) والتحليل القطاعي (Rehman & Yuan, 2023) من خلال تمديد الإطار الزمني ليشمل عام 2024. وهذا سيسمح بإجراء تقييم محدث للأداء، وتحليل لكيفية تعامل الدول مع فجوة المهارات المحددة، وتقييم أولي لمدى استعدادها واستجابتها للموجة الأخيرة من التحولات التكنولوجية، مما يسهم في تقديم تحديث جوهري لفهم مسار المنطقة الرقمي والمستدام.

II. التعريف بمتغيرات الدراسة

II-1- تعريف الاقتصاد الرقمي

يشير مصطلح "الاقتصاد الرقمي" إلى الاقتصاد القائم على تقنيات الحوسبة الرقمية، ويتميز باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال (ICTs) لتسهيل وتعزيز عمليات التجارة، والمعاملات، وسائر الأنشطة الاقتصادية (Purnomo, Susanti, Rosyidah, Firdausi, & Idhom, 2022, p. 73). يشمل الاقتصاد الرقمي مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، من بينها التجارة الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات الرقمية، واستخدام المنصات الرقمية لمختلف الأنشطة التجارية والاجتماعية. وقد نشأ مفهوم الاقتصاد الرقمي في تسعينيات القرن العشرين بالتزامن مع التوسع المتزايد لاستخدام شبكة الإنترنت العالمية (World Wide Web)، وسرعان ما توسع ليشمل قطاعات متعددة مثل التجارة عبر الإنترنت، والاتصالات الإلكترونية، والخدمات الرقمية. ويتميز هذا الاقتصاد جوهريا باعتماده على الاتصال الواسع وقابلية التوسع التي توفرها شبكة الإنترنت، مما يعزز تأثيرات الشبكة (Network Effects) ويهيئ بيئة تتسم بتبادل المعلومات والخدمات على مستوى عالٍ. ويزدهر الاقتصاد الرقمي من خلال الابتكار، والتشغيل البيئي (Interoperability)، والنماذج التي تتمحور حول المستخدم، الأمر الذي أحدث تحولا جذريا في كيفية عمل المؤسسات وتقديمتها للقيمة (Schweighofer, Grünwald, & Ebner, 2015, p. 51)

II-2- أهمية الاندماج في الاقتصاد الرقمي:

يعد الاندماج في الاقتصاد الرقمي خطوة حاسمة للدول النامية للاستفادة من إمكانياته التحويلية. وقد خلصت الدراسة التي أجراها (Oloyede, Faruk, Noma, Tebepah, & Nwaulune, 2023, pp. 1-2) إلى أن الاقتصاد الرقمي يوفر فرصا غير مسبوقة للنمو الاقتصادي، وتحقيق مكاسب اجتماعية، وتحسين أنظمة الحوكمة في الدول النامية. كما أن الفوائد المترتبة على تبني الاقتصاد الرقمي والاندماج فيه كبيرة، خصوصا من حيث تعزيز

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتحسين مرونة الاقتصاد بشكل عام (Oloyede, Faruk, Noma, Tebepah, & Nwaulune, 2023, pp. 9-15):

-النمو الاقتصادي: يعمل الاقتصاد الرقمي كعامل محفز للتنوع الاقتصادي والابتكار، وهو أمر بالغ الأهمية في الدول التي تعتمد على نطاق ضيق من الصادرات الأساسية. ومن خلال تبني التقنيات الرقمية، يمكن لهذه الدول فتح سلاسل قيمة جديدة، وتحسين الإنتاجية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وهي عناصر ضرورية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

- المنافع الاجتماعية: يتجاوز تأثير الاقتصاد الرقمي الجوانب الاقتصادية ليشمل التعليم، والرعاية الصحية، والإدماج الاجتماعي. حيث تمكن الأدوات والمنصات الرقمية من توفير فرص أوسع للوصول إلى الموارد التعليمية، وتحسين تقديم الخدمات الصحية من خلال الطب عن بعد، وخلق مجتمع أكثر شمولاً عبر ردم الفجوة الرقمية التي غالباً ما تفصل بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الفئات الغنية والفقيرة.

-تحسين الحوكمة: توفر الرقمنة أدوات فعالة لتعزيز الحوكمة والشفافية، وهي عناصر أساسية في مكافحة الفساد وتحسين الخدمات العامة. إذ تسهم المنصات الرقمية في تبسيط الإجراءات الحكومية، وتقليص البيروقراطية، وتيسير التفاعل بين المواطن والدولة بطرق أكثر شفافية وكفاءة.

-التحول الرقمي والتكامل البيئي: ركزت الأبحاث الحديثة على تكامل التقنيات الرقمية والاستدامة البيئية. استكشف (Kalinin, Gonchar, Abliazova, & Maltsev, 2024) كيف يعزز التحول الرقمي في عمليات الاستثمار الأمن الاقتصادي مع تعزيز الاستدامة البيئية.

كما أكد (Karpunina, Podmolodina, Averina, & Solonina, 2020) على أهمية التحرك نحو الرقمنة من خلال إدارة الأمن الاقتصادي، وإنشاء رابط واضح بين التحول الرقمي وأهداف التنمية المستدامة. كما أن تكامل التقنيات الرقمية، بدعم من الذكاء الاصطناعي، يخلق بيئة اقتصادية أكثر مرونة واستدامة.

II-3-آليات مساهمة الذكاء الاقتصادي بشكل كبير في الاستدامة البيئية

يساهم الذكاء الاقتصادي بشكل كبير في الاستدامة البيئية من خلال آليات مختلفة:

- الذكاء الوطني والأداء البيئي: ترتبط درجات الذكاء الوطني الأعلى بالاستدامة البيئية الأفضل. وجدت إحدى الدراسات أن زيادة 10 نقاط في درجات الذكاء الوطني تؤدي إلى زيادة 12 نقطة في مؤشر الأداء البيئي، مما يشير إلى أن السكان الأكثر ذكاءً أفضل في إدارة الموارد والسياسات البيئية. (Salahodjaev, 2016)

- الكفاءة في استخدام الموارد: البلدان ذات معدلات الذكاء الأعلى أكثر كفاءة في تحويل الاستهلاك البيئي إلى رفاهية، مما يشير إلى أن الذكاء يساعد في تحسين استخدام الموارد وتقليل النفايات (Lv, 2017).

- الذكاء الاصطناعي والاستدامة: تلعب تقنيات الذكاء الاصطناعي دوراً حاسماً في تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تحسين استخدام الموارد وزيادة كفاءة الطاقة والحد من النفايات. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقلل بشكل كبير من البصمات البيئية وانبعاثات الكربون مع تعزيز التحولات في مجال الطاقة (Wang, Li, & Li, 2024). ومع ذلك، فإن تأثير الذكاء الاصطناعي معقد ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى زيادة استهلاك الطاقة وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي أثناء تطويره وتطبيقه. (Rohde, 2024)

- التقارير غير المالية: يتضمن الذكاء الاقتصادي المستدامة إدارة وإعداد التقارير عن المعلومات غير المالية، مثل القضايا البيئية والجوانب الاجتماعية. تساعد هذه الشفافية في تحقيق التوازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة. (Aurelian, Coman, Paschia, & Stanescu, 2019)
- التحول الرقمي: يمكن أن يؤدي الاستفادة من التقنيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، إلى تعزيز ممارسات الاستثمار من خلال ضمان المسؤولية البيئية وتعزيز الممارسات المستدامة. يساعد هذا التكامل في التخفيف من المخاطر والثغرات مع تعزيز الكفاءة والشفافية في صنع القرار.

III. مؤشر الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018-2024

يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (01)

الجدول رقم (01): مؤشر الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018-2024

الدولة	2018	2020	2022	2024
الإمارات	75.5 (1)	70.6 (1)	71.4 (1)	75 (1)
قطر	69.3 (2)	63.97 (2)	66.1 (2)	72 (2)
البحرين	56.1 (4)	50.8 (4)	56.7 (4)	60 (4)
السعودية	54.7 (5)	59.0 (3)	54.6 (5)	59 (5)
عمان	52.6 (6)	47.0 (5)	64.9 (3)	64 (3)
الكويت	51.6 (7)	45.7 (6)	52.6 (6)	57 (6)

المصدر: (Arab Federation for Digital Economy, 2020) , (Arab Federation for Digital Economy, 2018)

(Arab Federation for Digital Economy, 2024) , (Arab Federation for Digital Economy, 2022)

- يؤكد الجدول أن دول مجلس التعاون الخليجي تستمر في قيادة مشهد الاقتصاد الرقمي العربي، مع بروز الإمارات وقطر كنماذج مرجعية إقليمية، بينما تحتاج بقية الدول إلى مزيد من التكامل في السياسات، والحوكمة التقنية، والاستثمار في رأس المال البشري الرقمي للحفاظ على تنافسيتها الإقليمية والعالمية.
- يعكس الجدول تطوراً ديناميكياً في أداء دول الخليج العربي في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي خلال الفترة 2018-2024، ويؤكد على عدد من الاتجاهات الاستراتيجية التي وردت في تقرير 2024:
- الهيمنة الرقمية للإمارات وقطر: حافظت الإمارات على المرتبة الأولى طيلة السنوات الأربع بدرجات تتراوح بين (70.6-75.5)، ما يعكس رؤية قيادية ثابتة في مجالات البنية التحتية الرقمية، التحول الحكومي الذكي، والتوسع

في الذكاء الاصطناعي. تليها قطر في المرتبة الثانية بشكل مستقر، وهو ما ينسجم مع تأكيد التقرير على أن هذه الدول تمثل "قادة النمو الرقمي" في المنطقة

- تحسن نوعي في سلطنة عمان: شهدت عمان قفزة لافتة في 2022 عندما تقدمت إلى المرتبة الثالثة بدرجة 64.9، محافظة على موقعها في 2024 (64 نقطة). ويرجح أن يكون ذلك نتيجة الاستثمارات في تطوير المهارات الرقمية والبنية التحتية التي أشار إليها التقرير ضمن "الدول النشطة" في التحول الرقمي

- أداء متذبذب للسعودية والكويت: المملكة العربية السعودية أظهرت تراجعاً من المرتبة الثالثة (2020) إلى الخامسة (2022 و2024)، رغم استقرار درجاتها حول 59 نقطة. وهذا يشير إلى عدم مواكبة الوتيرة المتسارعة لبعض الجيران في مجالات الابتكار أو الحوكمة الرقمية.

الكويت أيضاً ظلت في المرتبة السادسة طيلة السنوات، مع تحسن طفيف في الدرجة (من 45.7 إلى 57)، لكنها لم تلتحق بركب القادة.

- ثبات البحرين ضمن النطاق المتوسط: بقيت البحرين في المرتبة الرابعة على مدى السنوات، بدرجات تعكس تطوراً مستقراً ولكن ليس متسارعاً، رغم تقدمها في بعض الركائز الجزئية مثل الخدمات الحكومية الإلكترونية.

1.III. أداء الحكومة الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)

الجدول رقم (02): أداء الحكومة الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)

السنة	البعد	المحاور	الإمارات	السعودية	قطر	البحرين	عمان	الكويت
2018	الحكومة الرقمية	-المؤسسات	75.83	55.72	68.30	58.97	68.30	52.22
		- الحكومة الإلكترونية	82.92	78.04	71.34	81.19	68.48	73.88
-المؤسسات		74.73	60.53	66.59	56.03	62.84	53.61	
- الحكومة الإلكترونية		71.64	70.65	74.49	70.66	66.10	46.51	
-المؤسسات		85.69	65.40	71.92	74.14	66.45	62.51	
- الحكومة الإلكترونية		85.55	80.24	71.73	82.13	77.49	79.13	
-المؤسسات		67.2	54.1	68.0	56.0	54.5	54.5	
- الحكومة الإلكترونية		90.1	85.4	71.7	77.1	78.3	74.8	

المصدر: (Arab Federation for Digital Economy, 2018) , (Arab Federation for Digital Economy, 2020)

(Arab Federation for Digital Economy., 2022) , (Arab Federation for Digital Economy, 2024)

يعكس تطور أداء الحكومة الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2024، عبر بعدين رئيسيين هما "المؤسسات" و"الحكومة الإلكترونية". يتضح من خلال المعطيات الرقمية أن الإمارات العربية المتحدة حافظت على ريادة واضحة في المحورين، إذ بلغت في سنة 2022 أعلى مستوياتها بـ 85.69 في المؤسسات و85.55 في الحكومة الإلكترونية، ثم سجلت في 2024 أعلى نقطة في الحكومة الإلكترونية على الإطلاق بـ 90.1 رغم تراجع المؤسسات إلى 67.2، وهو ما يمكن تفسيره بتركيز الدولة على رقمنة الخدمات أكثر من إصلاح الهياكل التنظيمية في تلك الفترة.

في المقابل، أظهرت السعودية نموا ملحوظا في الحكومة الإلكترونية، إذ انتقلت من 78.04 في 2018 إلى 85.4 في 2024، غير أن أداءها المؤسسي عرف تذبذبا، حيث سجلت 60.53 في 2020، وتحسنت إلى 65.4 في 2022، قبل أن تراجع بشكل ملحوظ إلى 54.1 في 2024. هذا التباين يعكس فجوة بين تطور البنية الرقمية وقدرة المؤسسات على مجاراتها.

أما قطر، فحافظت على أداء مستقر نسبيا في كلا البعدين، إذ بلغت في 2024 (68.0 مؤسسات و71.7 حكومة إلكترونية)، ما يعكس توازنا بين تطوير البنية التقنية وتحديث المنظومة الإدارية، رغم غياب القفزات النوعية التي شهدتها دول أخرى. البحرين من جهتها حققت تحسنا تدريجيا، خاصة بين 2020 و2022، حيث قفزت من 56.03 إلى 74.14 في المؤسسات، وبلغت 82.13 في الحكومة الإلكترونية، إلا أن العام 2024 شهد تراجعا طفيفا إلى 77.1 و56.0 على التوالي، ويرتبط بتحديات في التمويل أو التسيير المؤسسي.

وبخصوص سلطنة عمان، فقد سجلت أداء جيدا في 2018 (68.30 في المؤسسات و68.48 في الحكومة الإلكترونية)، لكنها عرفت انخفاضا واضحا في 2020 قبل أن تتعافى تدريجيا، إذ بلغت 66.45 في المؤسسات و77.49 في الحكومة الإلكترونية سنة 2022، إلا أنها تراجعت من جديد في 2024 إلى 54.5 في المؤسسي رغم الاستقرار النسبي في البنية الرقمية. أما الكويت، فقد بدأت من أدنى مستويات الأداء المؤسسي بـ52.22 سنة 2018، ثم تراجعت بشكل حاد في 2020 (46.51)، قبل أن تتحسن في 2022 إلى 62.51، ثم تراجعت مجددا في 2024 إلى 54.5. ورغم هذا التذبذب، فإن أداء الحكومة الإلكترونية في الكويت عرف تحسنا ملموسا، من 46.51 في 2020 إلى 74.8 في 2024، ما يدل على تقدم تقني دون دعم مؤسسي كاف.

توضح البيانات أن أغلب دول الخليج اتجهت بقوة نحو تحسين البنية الرقمية وخدمات الحكومة الإلكترونية، حيث ارتفعت معظم المؤشرات بين 2020 و2024، غير أن هذا التحسن لم يكن دائما مصحوبا بتطور مماثل في الأداء المؤسسي، مما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات متكاملة تعنى بالعنصر البشري والإداري بنفس قدر الاهتمام بالتحول الرقمي.

الشكل رقم (01): أداء الحكومة الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2024



المصدر: (Arab Federation for Digital Economy, 2024)

يظهر الشكل تباينا في أداء دول الخليج عام 2024 بين محور الحكومة الرقمية ومحور المؤسسات. فقد تصدرت الإمارات التحول الرقمي بواقع 90.1 نقطة، ما يعكس استثمارا كبيرا في البنية التكنولوجية، لكنها سجلت 67.2 نقطة فقط في المؤسسات، مما يدل على فجوة بين الرقمنة والإدارة.

في المقابل، جاءت قطر الأولى في محور المؤسسات بـ 68.0 نقطة، لكنها سجلت أقل أداء رقمي بـ 71.7 نقطة، ما يشير إلى جاهزية تنظيمية لم تترجم بعد إلى خدمات رقمية متقدمة. أما السعودية، فقد سجلت ثاني أعلى معدل في الحكومة الرقمية (85.4) لكنها جاءت أخيرا في المؤسسات (54.1)، وهو ما يعكس تطورا رقميا سريعا غير مدعوم بإصلاح مؤسسي كاف.

أما باقي الدول مثل عمان، البحرين، والكويت فقد أظهرت أداء متوسطا في الحكومة الرقمية (بين 74.8 و 78.3) وأداء أضعف في المؤسسات (بين 54.5 و 56.0)، مما يدل على تحد مشترك يتمثل في ضعف التوازن بين التطوير التكنولوجي والنضج الإداري.

2.III. أداء الأسس الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)

الجدول رقم (03): أداء الأسس الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)

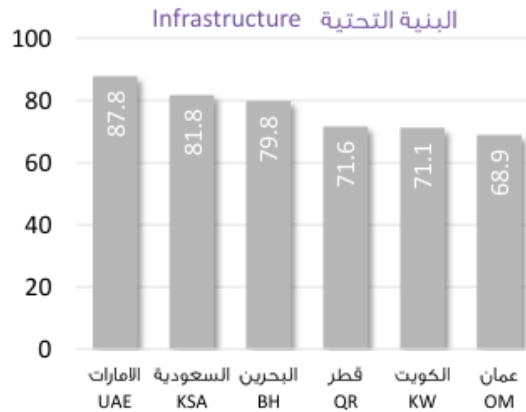
السنة	البعد	المحور	الإمارات	السعودية	قطر	البحرين	عمان	الكويت
2018	الأسس الرقمية	البنية التحتية	78.38	62.68	71.28	72.28	60.10	58.95
2020		البنية التحتية	81.04	60.53	70.60	63.60	65.44	58.63
2022		البنية التحتية	71.83	57.55	65.51	57.38	56.38	52.45
2024		البنية التحتية	87.8	81.8	71.6	79.8	68.9	71.1

المصدر: (Arab Federation for Digital Economy, 2018) , (Arab Federation for Digital Economy, 2020)

(Arab Federation for Digital Economy., 2022) , (Arab Federation for Digital Economy, 2024)

يظهر الجدول أداء البنية التحتية الرقمية لدول مجلس التعاون الخليجي بين 2018 و 2024، حيث تتصدر الإمارات باستمرار بقيم مرتفعة بلغت 78.38 في 2018 وارتفعت إلى 87.8 في 2024، وهو ما يعكس استثماراتها الكبيرة في مشروعات التحول الرقمي والبنية التحتية التكنولوجية. كما سجلت البحرين أرقاما جيدة إذ بلغت 72.28 في 2018 ووصلت إلى 79.8 في 2024، ما يدل على تطور ملحوظ رغم حجمها الصغير نسبيا. أما الكويت، فرغم تحسنها من 58.95 في 2018 إلى 71.1 في 2024، لا تزال أقل من المتوسط الخليجي، ما يشير إلى حاجة أكبر لتعزيز استثماراتها الرقمية. السعودية وقطر حققتا تقدما واضحا، إذ ارتفعت السعودية من 62.68 إلى 81.8، وقطر من 71.28 إلى 71.6، مع ملاحظة تباطؤ نمو قطر مقارنة بدول أخرى وقد يكون راجعا إلى تركيزها على استحقاقات استضافة كأس العالم ثم إعادة التوازن لمشروعاتها الرقمية. عمان سجلت تحسنا من 60.10 إلى 68.9، لكنها بقيت دون الإمارات والسعودية، ما يعكس تحديات اقتصادية وبنوية أبطأت وتيرة التحول الرقمي لديها. وبصفة عامة هناك تحسن للبنية التحتية الرقمية في المنطقة، وإن كان بدرجات متفاوتة بين الدول.

الشكل رقم (02): أداء الأسس الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي 2024



المصدر: (Arab Federation for Digital Economy, 2024)

يوضح الشكل أداء البنية التحتية الرقمية لدول الخليج في 2024، حيث تصدر الإمارات بـ 87.8 نقطة نتيجة استثمارات الضخمة في شبكات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي، تليها السعودية بـ 81.8 مدفوعة برؤية 2030 التي تركز على التحول الرقمي، ثم البحرين بـ 79.8 رغم صغر حجم اقتصادها مما يعكس كفاءتها في تنفيذ مشروعات رقمية. قطر سجلت 71.6 متراجعة عن بعض جيرانها لانشغالها مؤقتاً باستحقاقات كأس العالم، بينما جاءت الكويت بـ 71.1 ما يشير إلى تحسن لكن دون مستوى الدول المتقدمة رقمياً، وأخيراً عمان بـ 68.9 نتيجة تحديات اقتصادية أبطأت تطوير بنيتها التحتية الرقمية مقارنة ببقية الدول.

3.3. أداء الابتكار الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)

كما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم (04): أداء الابتكار الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)

السنة	البعد	المحاور	الإمارات	السعودية	قطر	البحرين	عُمان	الكويت
2018	الابتكار الرقمي	-الابتكار	65.26	49.31	66.90	47.63	42.42	37.78
		- الجاهزية الرقمية	82.65	69.70	79.41	77.00	62.04	60.44
التعليم، الابتكار، التكنولوجيا		43.86	49.20	50.80	47.66	47.45	43.86	
-الابتكار		63.94	61.37	61.21	49.33	48.58	45.81	
- المعرفة والتكنولوجيا		28.35	20.85	23.67	28.05	19.48	33.00	
-الابتكار		61.5	49.6	38.6	27.0	35.1	23.6	
- المعرفة والتكنولوجيا		85.8	77.9	77.9	66.0	69.2	61.8	

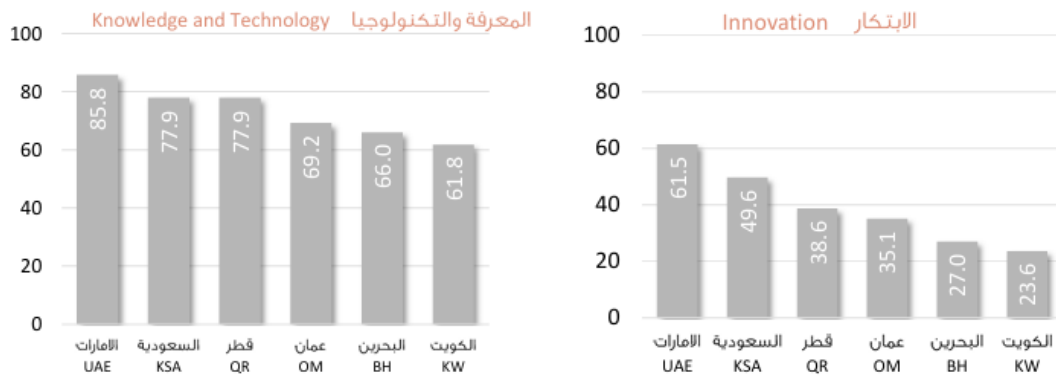
المصدر: (Arab Federation for Digital Economy, 2018) , (Arab Federation for Digital Economy, 2020)

(Arab Federation for Digital Economy., 2022) , (Arab Federation for Digital Economy, 2024)

يظهر الجدول تحليلًا مقارنًا لأداء الابتكار الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2018 إلى 2024، كاشفاً عن تباين واضح في الأداء وتطور ملحوظ لبعض الدول. تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة كقائد

ثابت في هذا المجال، حيث سجلت أعلى الدرجات باستمرار، لا سيما في محور الجاهزية الرقمية والمعرفة والتكنولوجيا، محققة 82.65 نقطة في عام 2018 ووصلت إلى 85.8 نقطة في عام 2024. من جهة أخرى، يعد الأداء السعودي هو الأكثر جذباً للانتباه من حيث النمو المتسارع؛ فبينما كانت درجاتها متقاربة مع المتوسط في البداية، شهدت المملكة قفزة هائلة في محور المعرفة والتكنولوجيا من 20.85 نقطة في عام 2022 إلى 77.9 نقطة في عام 2024، متساوية مع قطر، مما يعكس استثمارات ضخمة ومبادرات استراتيجية ناجحة تماشيًا مع رؤيتها المستقبلية. تحافظ قطر على موقعها كأحد أبرز المنافسين، حيث بدأت بأداء قوي في 2018 بدرجة 79.41 في الجاهزية الرقمية، وتواصل تسجيل أرقام مرتفعة. في المقابل، تظهر دول مثل البحرين وعمان أداء متوسطًا وثابتًا نسبيًا، بينما تشير بيانات الكويت إلى تباين في الأداء، حيث سجلت درجة منخفضة في محور الابتكار لعام 2024 بلغت 23.6 نقطة، رغم تحقيقها درجة جيدة في محور المعرفة والتكنولوجيا (61.8 نقطة)، مما قد يدل على وجود بنية تحتية جيدة مع تحد في تحويلها إلى مخرجات ابتكارية تنافسية.

الشكل رقم (03): أداء الابتكار الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)



المصدر: (Arab Federation for Digital Economy, 2024)

يكشف الشكل عن مفارقة واضحة ومهمة في أداء دول مجلس التعاون الخليجي، تتمثل في وجود فجوة كبيرة بين امتلاكها لأسس قوية في محور "المعرفة والتكنولوجيا" وقدرتها على ترجمة هذه الأسس إلى "ابتكار" ملموس. تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة المشهد في كلا المحورين، حيث تسجل درجة ممتازة تبلغ 85.8 في المعرفة والتكنولوجيا، بينما تحقق 61.5 في الابتكار، ورغم أنها الأعلى، إلا أن الفجوة تظل قائمة. ويتكرر هذا النمط بحدة أكبر في بقية الدول؛ فالمملكة العربية السعودية وقطر، اللتان تسجلان درجة متقدمة ومتطابقة تبلغ 77.9 في المعرفة والتكنولوجيا، تنخفض درجتهما بشكل حاد في الابتكار إلى 49.6 و 38.6 على التوالي. وتظهر هذه الظاهرة بوضوح أيضاً في الكويت، التي بالرغم من امتلاكها قاعدة معقولة في المعرفة والتكنولوجيا بدرجة 61.8، إلا أنها تسجل أدنى درجة في الابتكار بواقع 23.6 فقط. هذا التباين يشير إلى أن دول الخليج قد نجحت بشكل كبير في بناء بنية تحتية رقمية متطورة وتوفير الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة، لكنها تواجه تحدياً حقيقياً في تحويل هذه المدخلات القوية إلى مخرجات ابتكارية فعالة وبيئة تشجع على الإبداع وتطوير حلول جديدة. بعبارة أخرى، التحدي الرئيسي لم يعد يكمن في امتلاك الأدوات، بل في تفعيل ثقافة ونظام بيئي يحفز على استخدام هذه الأدوات لإنتاج قيمة اقتصادية ومعرفية مبتكرة.

4.III. أداء جاهزية المواطن الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)

يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): أداء جاهزية المواطن الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)

السنة	البعد	المحور	الإمارات	السعودية	قطر	البحرين	عُمان	الكويت
2018	جاهزية	التعليم	79.04	66.01	85.93	71.90	56.04	58.73
2020	المواطن	التعليم والمهارات	80.71	67.83	74.15	69.63	69.82	63.43
2022	الرقمية	القوى العاملة	74.64	76.97	77.51	72.23	56.38	64.44
2024		القوى العاملة	55.3	69.6	46.8	37.2	42.7	40.6

المصدر: (Arab Federation for Digital Economy, 2018) , (Arab Federation for Digital Economy, 2020)

(Arab Federation for Digital Economy., 2022) , (Arab Federation for Digital Economy, 2024)

يستعرض الجدول أداء جاهزية المواطن الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2018 إلى 2024، حيث يظهر تحولات جذرية في الأداء والترتيب. في بداية الفترة، وتحديدًا في عام 2018، برزت قطر كمتفوق في محور التعليم مسجلة أعلى درجة بفارق شاسع (85.93 نقطة)، تلتها الإمارات (79.04 نقطة)، مما يدل على تركيز مبكر على الأسس التعليمية الرقمية. لكن الأكثر بروزًا هي الصعود المذهي للمملكة العربية السعودية، التي بدأت من 66.01 نقطة في 2018 لتصل إلى قمة الترتيب في عام 2022 بدرجة 76.97 في محور القوى العاملة، متجاوزة بذلك جميع الدول الأخرى، وهو ما يعكس على الأرجح نجاح الاستثمارات الضخمة والمبادرات الوطنية الموجهة لتأهيل القوى العاملة للمستقبل الرقمي. ومع ذلك، فإن الظاهرة الأكثر إثارة للدهشة هي الانخفاض الحاد والجماعي لكافة الدول في عام 2024؛ حيث تراجعت السعودية إلى 69.6 نقطة، والإمارات إلى 55.3، بينما شهدت دول مثل قطر والبحرين والكويت انهيارًا في درجاتها لتسجل 46.8 و37.2 و40.6 على التوالي. هذا التراجع الجماعي والمفاجئ لا يعكس بالضرورة فشلًا في السياسات، بل يرجح بقوة أن يكون ناتجًا عن تغيير جوهري في منهجية القياس أو المحاور التي يتم تقييمها لعام 2024، والتي قد تكون أصبحت أكثر تطلبًا وتركيزًا على مهارات مستقبلية متقدمة، مما يضع تحديًا جديدًا أمام المنطقة بأكملها لإعادة تقييم وتكثيف جهودها في بناء المواطن الرقمي الشامل.

الشكل رقم (04): أداء الابتكار الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)



المصدر: (Arab Federation for Digital Economy, 2024)

يوضح الشكل تفوق المملكة العربية السعودية في مؤشر جاهزية القوى العاملة (Workforce) ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تصدر الترتيب بدرجة بلغت 69.6 نقطة. وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بفارق ملحوظ، مسجلة 55.3 نقطة، مما يظهر فجوة واضحة تزيد عن 14 نقطة بين المركزين الأول والثاني. يمكن تفسير هذا التقدم السعودي بأنه ثمرة مباشرة للاستثمارات الضخمة والمبادرات الاستراتيجية المركزة ضمن رؤية 2030، والتي تولي أهمية قصوى لإعادة تأهيل وتطوير المهارات الرقمية للقوى العاملة الوطنية على نطاق واسع لتلبية متطلبات سوق العمل المستقبلي. في المقابل، تظهر بقية دول المجلس تحدياً مشتركاً، حيث تتراوح درجاتها في نطاق متقارب ومنخفض نسبياً، بدءاً من قطر (46.8) وعمان (42.7) وصولاً إلى الكويت (40.6) والبحرين (37.2). هذا الترتيب لا يعكس فقط مدى التقدم في السياسات، بل يشير إلى أن المنطقة بأكملها تواجه تحدياً في الانتقال من مرحلة توفير البنية التحتية الرقمية إلى مرحلة بناء قوى عاملة تمتلك المهارات المتقدمة والمستقبلية، وأن هناك حاجة ملحة لتكثيف برامج التدريب والتطوير المهني المتخصص لسد هذه الفجوة وضمان القدرة على المنافسة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

III.5. أداء الأعمال الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)

الجدول رقم (06): أداء الأعمال الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)

السنة	البعد	المحاور	الإمارات	السعودية	قطر	البحرين	عمان	الكويت
2018	الأعمال الرقمية	- قوى السوق	67.07	66.03	45.87	50.03	47.23	52.77
		- نمو رأس المال	64.38	52.20	63.34	56.04	53.75	48.13
بيئة الأعمال ونمو التمويل		68.71	59.02	62.26	62.55	58.39	59.95	
- قوى السوق		73.7	73.6	46.2	63.7	52.4	55.7	
- نمو رأس المال		85.5	82.8	90.4	83.4	80.9	84.7	
- قوى السوق		74.3	56.0	65.0	41.0	53.3	51.2	
- نمو رأس المال		72.1	80.9	57.6	52.0	35.9	56.3	

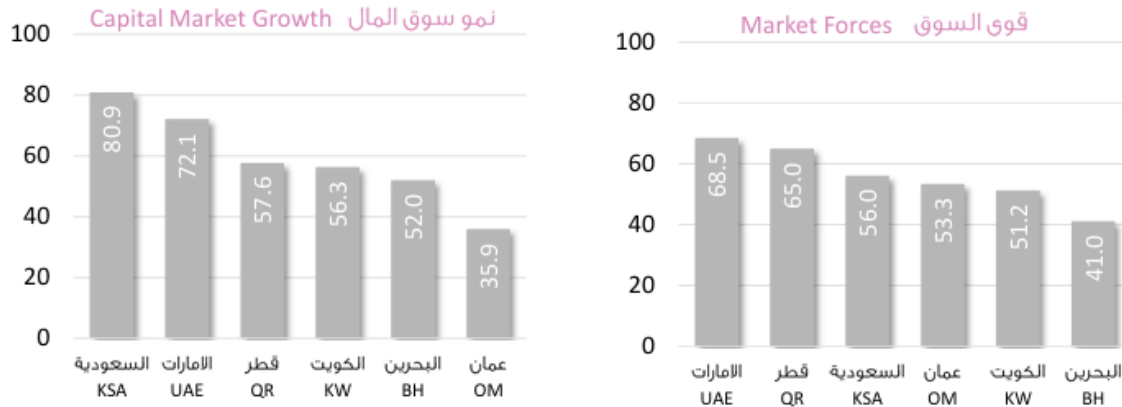
المصدر: (Arab Federation for Digital Economy, 2018) , (Arab Federation for Digital Economy, 2020)

(Arab Federation for Digital Economy., 2022) , (Arab Federation for Digital Economy, 2024)

يوضح الجدول أداء الأعمال الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، مبرزاً مساراً متقلباً وملياً بالتحويلات، ظهرت فيه سنة 2022 كنقطة ذروة استثنائية، تلاها ما يبدو أنه تصحيح للسوق في عام 2024. ففي عام 2022، شهد محور "نمو رأس المال" قفزات هائلة على مستوى المنطقة بأكملها، حيث سجلت قطر أعلى أداء بـ 90.4 نقطة، تلتها الإمارات (85.5)، الكويت (84.7)، البحرين (83.4)، والسعودية (82.8)، وهو ما يعكس على الأرجح طفرة استثمارية عالمية في قطاع التكنولوجيا أعقبت جائحة كورونا ووفرة في رأس المال الجريء. غير أن بيانات عام 2024 ترسم صورة مختلفة، مع تراجع ملحوظ في نفس المحاور لدى معظم الدول، كالانخفاض الحاد في عُمان من 80.9 إلى 35.9، وفي الكويت من 84.7 إلى 56.3. وفي خضم هذه التقلبات، تحافظ الإمارات على موقعها الريادي كبيئة أعمال رقمية ناضجة نسبياً بأداء متوازن (74.3 في قوى السوق و72.1 في نمو رأس المال لعام 2024)، بينما تؤكد السعودية على قوتها المتنامية في جذب رأس المال مسجلة 80.9 نقطة، وهو ما قد ينسجم مع استراتيجياتها الوطنية الطموحة لجذب الاستثمار. بشكل عام، يكشف الجدول أن أداء الأعمال الرقمية في الخليج ليس مساراً

نمو خطي، بل هو مرتبط بشدة بالدورات الاقتصادية العالمية وتدفقات رأس المال الاستثماري، مما يضع على عاتق هذه الدول تحدي بناء نماذج نمو مستدامة وأقل تأثراً بالتقلبات الخارجية.

الشكل رقم (05): أداء الأعمال الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي 2024



المصدر: (Arab Federation for Digital Economy, 2024)

يكشف الشكل أعلاه عن تباين واضح في نقاط القوة الاقتصادية بين أبرز دول مجلس التعاون الخليجي، مبرزاً نموذجين مختلفين للريادة. ففي محور "نمو سوق المال"، تتصدر المملكة العربية السعودية بشكل قاطع مسجلة درجة استثنائية تبلغ 80.9 نقطة، تليها الإمارات بفارق ملحوظ عند 72.1 نقطة، وهو ما يعكس بوضوح الزخم الهائل الناتج عن رؤية 2030 وقدرتها على جذب استثمارات ضخمة وتنشيط سوقها المالي من خلال مبادرات كبرى. ولكن في محور "قوى السوق"، تتصدر الإمارات الترتيب بدرجة 68.5 نقطة، وتتبعها قطر بفارق ضئيل (65.0 نقطة)، بينما تأتي السعودية في المركز الثالث (56.0 نقطة). هذا الانعكاس في الترتيب يشير إلى أن قوة الإمارات تكمن في بنيتها السوقية الراسخة والناضجة، وبيئتها التنافسية، وقوة أطرها التنظيمية كمركز أعمال عالمي، بينما قوة السعودية الحالية تتركز في زخم النمو الهائل والقدرة على جذب رأس المال. بعبارة أخرى، بينما تقود السعودية موجة نمو رأسمالي متسارع، تحافظ الإمارات على تفوقها في توفير بيئة سوق مستقرة وتنافسية، مما يرسم صورة لمشهد اقتصادي خليجي متكامل فيه الأدوار وتتنوع فيه نماذج القوة.

6.III. أداء التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)

الجدول رقم (07): أداء التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)

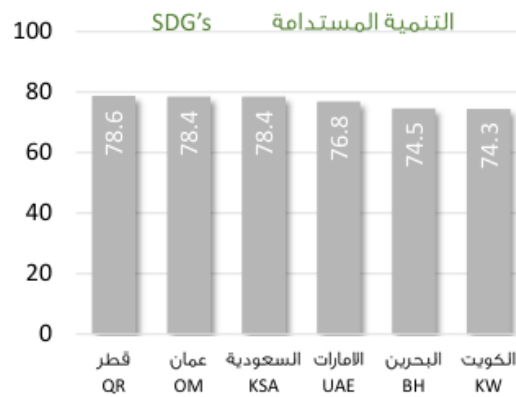
السنة	الإمارات	السعودية	قطر	البحرين	عُمان	الكويت
2018	83.66	71.46	71.59	74.83	69.50	71.56
2020	74.32	60.51	70.95	72.37	72.21	65.20
2022	71.37	75.93	77.27	73.67	76.94	74.04
2024	76.8	78.4	78.6	74.5	78.4	74.3

المصدر: (Arab Federation for Digital Economy, 2020) , (Arab Federation for Digital Economy, 2018)

(Arab Federation for Digital Economy, 2024) , (Arab Federation for Digital Economy, 2022)

يظهر الجدول تغيراً في أداء التنمية المستدامة بدول مجلس التعاون الخليجي بين عامي 2018 و2024، حيث تحول من هيمنة دولة واحدة إلى منافسة جماعية شديدة. فبينما كانت الإمارات تتصدر المشهد بفارق كبير في عام 2018 مسجلة 83.66 نقطة، فإن البيانات بحلول عام 2024 تكشف عن تقارب شديد في الأداء وتنافسية عالية في القمة. ولعل القصة الأبرز هي الصعود الملحوظ لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان؛ فقد انطلقت السعودية من تراجع في عام 2020 (60.51 نقطة) لتحقيق قفزة نوعية وتصل إلى 78.4 نقطة في 2024، فيما واصلت عُمان مسار نمو ثابت ومطرّد من 69.50 نقطة لتصل إلى نفس المستوى تقريباً. وبحلول عام 2024، تتصدر قطر القائمة بفارق ضئيل (78.6 نقطة)، تتبعها مباشرة السعودية وعُمان (78.4 نقطة لكل منهما)، ثم الإمارات (76.8 نقطة)، مع بقاء البحرين والكويت في نطاق أداء جيد. هذا التقارب الشديد يعكس على الأرجح تحولاً استراتيجياً جماعياً وتبنياً واسعاً لأهداف التنمية المستدامة كركيزة أساسية في الخطط الوطنية والرؤى المستقبلية لدول المنطقة، مما حول المشهد من تفوق فردي إلى ساحة تنافسية متقاربة تعكس التزاماً إقليمياً متزايداً بالاستدامة.

الشكل رقم (06): أداء التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي (2018-2024)



المصدر: (Arab Federation for Digital Economy, 2024)

يظهر الشكل حالة من الشديدة والتقارب في أداء دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التنمية المستدامة (SDG's). تتصدر قطر القائمة بفارق رمزي ، مسجلة 78.6 نقطة، وتتبعها مباشرة كل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية في المركز الثاني عند 78.4 نقطة. هذا التقارب الشديد، حيث لا يتجاوز الفارق 0.2 نقطة، والمدى الضيق الذي يجمع كافة الدول ضمن نطاق 4.3 نقاط فقط (بين 78.6 لقطر و74.3 للكويت)، هو الدليل الأوضح على أن أهداف التنمية المستدامة لم تعد مجرد طموحات، بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية والرؤى المستقبلية (كرؤية 2030 و2040). لم يعد هناك قائد منفرد، بل سباق جماعي نحو تحقيق الاستدامة، مما يعكس التزاماً إقليمياً راسخاً وتنافساً إيجابياً على الريادة في هذا المجال الحيوي، مع تحقيق جميع الدول لدرجات مرتفعة تتجاوز 74 نقطة، مما يؤكد على جدية التحول الاستراتيجي في المنطقة.

الجدول رقم (08): مؤشرات التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي تقرير سنة 2024

المجال / المؤشر الرئيسي	البيانات الرئيسية
الفقر (الهدف 1)	0% من السكان تحت خط الفقر الدولي (\$2.15) - التغطية بالخدمات الأساسية: 100% في معظم الدول
الحماية الاجتماعية	- نسبة السكان المشمولين تختلف بين الدول: البحرين (36.9%)، عُمان (10.5%)، قطر (0.7%)
الأمن الغذائي (الهدف 2)	- نقص التغذية: أقل من 4% في جميع الدول - سوء التغذية عند الأطفال: <5: تفاوت بين الهزال وزيادة الوزن - الإنفاق على الزراعة: بين 0.0% (البحرين) و 0.9% (الكويت)
الصحة (الهدف 3)	- وفيات الأمهات: 17.1 لكل 100,000 (أقل بكثير من المعدل العالمي 223) - وفيات الأطفال 10.2 – 6.4: <5 لكل 1000 - الولادات تحت إشراف مختصين: تفوق 98% في كل الدول - السل: 0.8 – 29.7 لكل 100,000 - الملاريا: شبه معدومة - الأمراض المزمنة: تفاوت واسع، أعلى معدل في السعودية (131.8) - الانتحار: منخفض جدا (1.2 – 3.1 لكل 100,000) - وفيات حوادث المرور: تتراوح بين 3.0 و 14.1 لكل 100,000
التعليم (الهدف 4)	- نسب محو الأمية والالتحاق بالتعليم مرتفعة جدا - (>95%) 100% من المدارس مزودة بالكهرباء والإنترنت
المساواة بين الجنسين (الهدف 5)	- تمكين المرأة جزئي، مع ارتفاع في نسبة المتخذات لقرارات صحية مستنيرة - فجوات ملحوظة في المناصب الإدارية
المياه والصرف الصحي (الهدف 6)	- تغطية كاملة تقريباً لخدمات المياه والصرف الصحي (99-100%)
الطاقة (الهدف 7)	- نسبة التغطية بخدمات الكهرباء: 100% في جميع الدول
العمل والنمو الاقتصادي (الهدف 8)	- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي للفرد: 3.9% (2022) - بطالة الشباب لا تزال مرتفعة في بعض الدول
الصناعة والابتكار (الهدف 9)	- الإنفاق على البحث والتطوير: بين 0.1% و 0.5% من الناتج المحلي
الحد من عدم المساواة (الهدف 10)	- توجد إشارات إلى تحسن التوزيع
المدن المستدامة (الهدف 11)	- تحسن في مستوى التخطيط الحضري وإدارة النفايات
الاستهلاك والإنتاج المستدام (الهدف 12)	- وجود خطط وطنية لدى بعض الدول لتحقيق أنماط استهلاك مستدامة
العمل المناخي والبيئة (الأهداف 13-15)	- مساحة الغابات 1% < من مساحة الأرض - تقدم في حماية المناطق الطبيعية البحرية والبرية
السلام والعدل (الهدف 16)	- معدلات العنف منخفضة جدا - معدلات الاتجار بالبشر والانتهاكات محدودة جدا
الشراكات وتحقيق الأهداف (الهدف 17)	- تطور في الأنظمة الإحصائية والسياسات الوطنية الداعمة للأهداف الأممية

المصدر: (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون، 2024)

7.III. إمكانات الاستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي

- قوة البنية التحتية للخدمات الأساسية: تحقيق تغطية شبه كاملة (تصل إلى 100%) في مجالات المياه، الكهرباء، التعليم، الصحة، مما يعكس بنية تحتية قوية قادرة على دعم أهداف التنمية المستدامة.
- انخفاض مستويات الفقر والجوع: خلو دول الخليج من الفقر المدقع وفقا لمعيار البنك الدولي (\$2.15/يوم)، وتراجع مستويات نقص التغذية وسوء التغذية بين الأطفال بشكل ملحوظ.
- مؤشرات صحية متقدمة: معدلات وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة من بين الأدنى عالميا، بفضل ارتفاع نسب التغطية بالخدمات الصحية وإشراف متخصصين على الولادات.
- توفر قدرات مالية حكومية عالية: نسب مرتفعة من الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية (تتراوح بين 19% و 29% من الإنفاق العام)، ما يعكس التزاما فعليًا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- التحول الرقمي وتطور نظم البيانات: جميع دول المجلس تغطي شبكات الهاتف المحمول بنسبة 100%، مع تقدم في رقمنة الإحصاءات الوطنية ومواءمتها مع المنصات الدولية (مثل UN-SDGs Data Portal).
- استقرار سياسي وموارد طبيعية: وجود استقرار سياسي ووفرة في الموارد الطبيعية، وخاصة الطاقة، توفر قاعدة صلبة لإطلاق مبادرات استدامة طويلة الأجل، خاصة في الطاقة المتجددة.

8.III. تحديات الاستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي

- ضعف الاستدامة الزراعية والغذائية: نسب متدنية للإنفاق على الزراعة (بين 0.0% و 0.9%)، مع ضعف نسبة الأراضي الخاضعة للممارسات الزراعية المستدامة (أقل من 5% في بعض الدول).
- الاعتماد الكبير على النفط: رغم بعض المبادرات في الطاقة المتجددة، لا تزال معظم اقتصادات الخليج تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، مما يجعل استدامة النمو الاقتصادي معرضة لتقلبات الأسواق العالمية.
- تفاوت الحماية الاجتماعية: تفاوت كبير بين الدول في شمول السكان بشبكات الحماية الاجتماعية، حيث تصل النسبة في قطر إلى 0.7% فقط، مقابل 36.9% في البحرين، مما يعكس فجوة اجتماعية بينية.
- تحديات بيئية هيكلية: انخفاض نسبة الغابات، ندرة المياه، وضعف التنوع البيولوجي، ومخاطر التغير المناخي (ارتفاع درجات الحرارة، ندرة الأمطار) تشكل معوقات طبيعية للتنمية المستدامة.
- محدودية المشاركة النسوية: استمرار وجود فجوات في التمثيل السياسي والإداري للنساء، إضافة إلى ضعف الوصول المتساوي لبعض الحقوق الإنجابية والتعليمية في بعض الدول.
- البطالة خاصة بين الشباب: نسب بطالة مرتفعة بين فئة الشباب (15-24 عاما)، ما يعكس حاجة إلى إصلاحات هيكلية في سوق العمل، ودعم الابتكار وريادة الأعمال.
- ضعف الأداء في مؤشرات الابتكار والبحث: الإنفاق على البحث والتطوير لا يتجاوز 0.5% من الناتج المحلي، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي في الدول المتقدمة (>2%).

IV- الخاتمة:

تبرز هذه الدراسة أن دول مجلس التعاون الخليجي قد شهدت خلال الفترة 2018-2024 تحولا رقميا متسارعا، انعكس إيجابيا على مؤشرات التنمية المستدامة بدرجات متفاوتة. ويظهر التحليل المقارن أن الإمارات وقطر

تواصلان تصدر مشهد الاقتصاد الرقمي على المستويين البنيوي والتنفيذي، في حين حققت دول مثل السعودية وعمان تقدما نوعيا، مقابل أداء أكثر تذبذبا في البحرين والكويت

1.1.1. نتائج البحث:

- تحسن ملحوظ في مؤشرات الاقتصاد الرقمي، خاصة في مجالات البنية التحتية الرقمية، الحكومة الإلكترونية، والابتكار، مع تسجيل الإمارات لأعلى المعدلات تليها قطر والسعودية.

- فجوة واضحة بين جاهزية المعرفة والابتكار الفعلي؛ إذ تسجل الدول مستويات عالية في المعرفة والتكنولوجيا، دون ترجمتها بكفاءة إلى منتجات أو خدمات ابتكارية.

- تطور في جاهزية المواطن الرقمية حتى 2022، يليه تراجع جماعي في 2024 يعزى غالبا إلى تغير منهجية القياس أو تشديد المعايير الدولية.

- وجود إمكانات استدامة قوية في معظم الدول، لا سيما على صعيد الخدمات الأساسية والحوكمة الرقمية، في مقابل تحديات هيكلية مرتبطة بالزراعة، رأس المال البشري، والتنوع الاقتصادي.

- التنمية المستدامة أصبحت أولوية إقليمية، حيث تقاربت مؤشرات الدول في 2024، مع تقارب واضح في الأداء بين قطر، السعودية، وعمان، وكلها تسجل درجات تفوق 78 نقطة

2.1.1. مقترحات البحث:

- ضرورة تطوير أنظمة التعليم والتدريب المهني لتزويد القوى العاملة بمهارات رقمية متقدمة ومتكيفة مع الاقتصاد المعرفي.

- توجيه الاستثمارات نحو بناء منظومات ابتكار محلية قادرة على تحويل المعرفة والتكنولوجيا إلى تطبيقات تجارية ذات قيمة مضافة.

- تكثيف الجهود لتقليص الفجوة الرقمية بين الفئات السكانية والمناطق الجغرافية، مع التركيز على دعم الفئات الهشة في الوصول للتقنيات والخدمات.

- تبني سياسات رقمية خضراء، وتشجيع استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد البيئية، والطاقة النظيفة، ومراقبة الانبعاثات.

- تطوير تشريعات مرنة تواكب الابتكارات الرقمية، لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وحماية الخصوصية.

- تقليل الاعتماد على الريع النفطي من خلال دعم الاقتصاد الرقمي، والصناعات المعرفية، والتجارة الإلكترونية.

- دعم الشركات الناشئة الرقمية، وتوفير بيئة أعمال تنافسية، وتحفيز رؤوس الأموال الجريئة مع ضمان الاستقرار التشريعي والتنظيمي

3.1.1. آفاق البحث:

يفتح هذا البحث مجموعة من الآفاق العلمية والعملية التي يمكن أن تشكل أساسا لدراسات مستقبلية أعمق في مجال الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، خاصة في ظل التسارع الكبير في التحول الرقمي عالميا. ويمكن إبراز أهم آفاق هذا البحث فيما يلي:

- يمكن تطوير البحث من خلال استخدام نماذج قياسية واقتصادية متقدمة لقياس أثر مؤشرات الاقتصاد الرقمي على أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

- يفتح البحث المجال لدراسة أثر التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، وسلاسل الكتل (Blockchain)، والحوسبة السحابية على الأداء الاقتصادي والاستدامة في دول الخليج.
- يتيح البحث إمكانية التعمق في دراسة دور التعليم والتكوين في تطوير المهارات الرقمية وتقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

V- الإحالات والمراجع :

- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون. (2024). *تقرير التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (العدد السابع)*. سلطنة عمان.
- Arab Federation for Digital Economy. (2018). *Arab Digital Economy Index 2018*. UAE: Arab Federation for Digital Economy.
- Arab Federation for Digital Economy. (2020). *Arab Digital Economy Index 2020*. UAE: Arab Federation for Digital Economy.
- Arab Federation for Digital Economy. (2024). *Arab Digital Economy Index 2024*. UAE: Arab Federation for Digital Economy.
- Arab Federation for Digital Economy. (2022). *Arab Digital Economy Index 2022: Post-COVID19-Phase and Prospects for Arab Economic Recovery and Growth*. UAE: Arab Federation for Digital Economy.
- Asmyatullin, R. R., Tyrkba, K. V., & Ruzina, E. I. (2020, April). Smart cities in GCC: Comparative study of economic dimension. *Earth and environmental science In IOP conference series*:. 459. IOP Publishing.
- Aurelian, I. C., Coman, M. D., Paschia, L., & Stanescu, S. G. (2019). Sustainable economic intelligence: A new dimension of information provided by non-financial indicators. In *Improving business performance through innovation in the digital economy*. In *Improving business performance through innovation in the digital economy* (). IGI Globa, pp. 280-292. doi:https://doi.org/10.4018/978-1-5225-7430-3.ch013
- Ben Hassen, T. (2022). The GCC economies in the wake of COVID-19: toward post-oil sustainable knowledge-based economies? *Sustainability*, 14(18).
- Bousrih, J., Elhaj, M., & Hassan. (2022). The labor market in the digital era: What matters for the Gulf Cooperation Council countries? . *Frontiers in Sociology*, 7, 959091.
- Kalinin, O., Gonchar, V., Abliazova, N., & Maltsev, M. (2024). Natural and Engineering Sciences. *Enhancing economic security through digital transformation in investment processes: Theoretical perspectives and methodological approaches integrating environmental sustainability*, 9(1), 1-15.
- Karpunina, E. K., Podmolodina, I. M., Averina, O. I., & Solonina, S. V. (2020). Moving towards "digit": Via the management of economic security to ensure sustainable development. *Lecture Notes in Networks and Systems*, 311-320. doi:https://doi.org/10.1007/
- Mekarssi, L. (2024). A Comparative Analysis of Digital Economy Performance in GCC Countries During the Period 2018-2022. *Le Manager*, 11(02), 28-66.

- Oloyede, A. A., Faruk, N., Noma, N., Tebepah, E., & Nwaulune, A. K. (2023). Measuring the impact of the digital economy in developing countries: A systematic review and meta-analysis. *Heliyon*(2023), 1-19.
- Purnomo, A., Susanti, T., Rosyidah, E., Firdausi, N., & Idhom, M. (2022). Digital economy research: Thirty-five years insights of retrospective review. *Procedia Computer Science*(197), 68–75.
- Rehman, Y. G., & Yuan, T. (2023). Digital transformation in the Gulf Cooperation Council economies (IMF Departmental Paper No. 2023/001). *International Monetary Fund*.
- Rohde, F. W. (2024). roadening the perspective for sustainable artificial intelligence: Sustainability criteria and indicators for artificial intelligence systems. *Current Opinion in Environmental Sustainability*, ., 57(101235). doi:<https://doi.org/10.1016/j.cosust.2023.101235>
- Salahodjaev, R. (2016). Does intelligence improve environmental sustainability? An empirical test. *Sustainable Development*, 24(1), 32-40. doi:<https://doi.org/10.1002/sd.1602>
- Schweighofer, P., Grünwald, S., & Ebner, M. (2015). Technology Enhanced Learning and the Digital Economy: A Literature Review. *International Journal of Innovation in the Digital Economy (IJIDE)*, 6(1).
- Wang, Q., Li, Y., & Li, R. (2024). Ecological footprints, carbon emissions, and energy transitions: The impact of artificial intelligence (AI). *Humanities and Social Sciences Communications*, 11(1), 1-9. doi:<https://doi.org/10.1057/s41599-024-01439-z>
- Cross-country evidence on the link between intelligence and the .(2017) .Z. Lv
,*Journal of Individual Differences* .environmental efficiency of well-being
doi:<https://doi.org/10.1027/1614-0001/a000243> .242-236 ,(4)38